أنباء مصرية

السيسي يؤكد لرئيس زامبيا ضرورة تنسيق المواقف للدفع بالأولويات الأفريقية على الأجندة الدولية

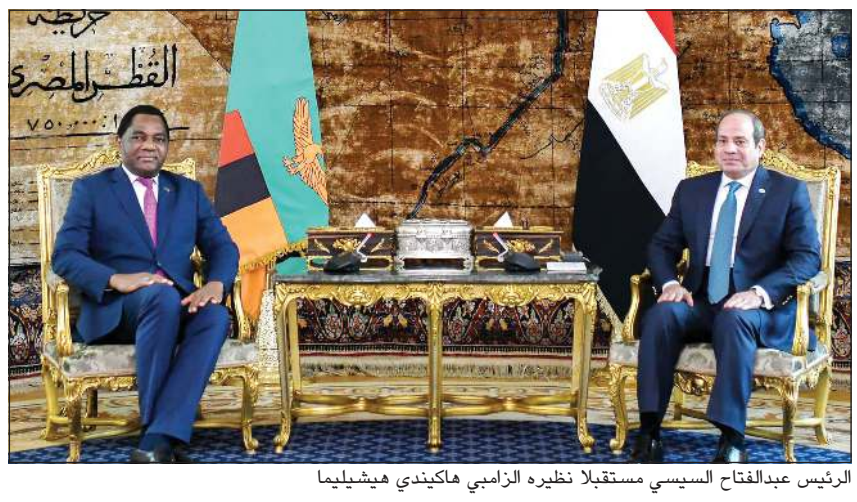
الرئيس عبدالفتاح السيسي مستقبلا نظيره الزامبي هاكيندي هيشيليما

القاهرة ـ خديجة حمودة

استقبل الرئيس عبدالفتاح السيسي، أمس بقصر الاتحادية، رئيس زامبيا هاكيندي هيشيليما، حيث أقيمت مراسم الاستقبال الرسمي وتم عزف السلامين الوطنيين واستعراض حرس الشرف. وصرح المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية السفير محمد الشناوي بأن اللقاء شهد عقد مباحثات ثنائية تلتها مباحثات موسعة ضمت وفدي البلدين، كما شهد الرئيسان التوقيع على عدد من اتفاقات التعاون بين البلدين.

وعقب الاجتماع أكد الرئيس السيسي ـ خلال كلمته في المؤتمر الصحافي ـ أنه أجرى مع الرئيس هيشيليما مباحثات ثنائية مثمرة وبناءة عكست الإرادة السياسية المشتركة، لتعزيز التعاون بين البلدين في مختلف المجالات، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية، مشيرا إلى استعداد مصر لنقل خبراتها التنموية وتقديم جميع أشكال الدعم والمساندة لزامبيا، للنهوض بكفاءات كوادرها في المجالات ذات الأولوية، فضلا عن تطوير أطر العمل، في مؤسسات الدولة الزامبية.

ولفت الرئيس السيسي إلى انه تم التباحث حول فرص الاستثمار، في مشروع ممر «لوبيتو» الحيوي، وذلك في إطار السعي لتحفيز مشاركة القطاعين العام والخاص المصريين، في الأنشطة الاستثمارية المختلفة في زامبيا لتشجيع وتوثيق العلاقات، بين مجتمعي الأعمال بالبلدين الشقيقين، وسعيا لتعظيم الاستفادة من منتدى الأعمال المصري الزامبي، الجاري تنظيمه في القاهرة، بالتزامن مع زيارة الرئيس هيشيليما.

وقال الرئيس السيسي «لقد اتفقنا على أهمية الاستغلال الأمثل لقدرات بلدينا، لتحقيق تطلعات شعبينا الشقيقين وبما يليق بالعلاقات الوطيدة والتاريخية بينهما، ومن هذا المنطلق، فقد تم الاتفاق على تعزيز الأطر التعاهدية بين البلدين، في مجالات التشاور السياسي، وتشجيع الاستثمارات المتبادلة، والزراعة، والاستزراع السمكي، والبنية التحتية». وأضاف «لقد تبادلت مع رئيس زامبيا الرؤى، إزاء مختلف التحديات التنموية، التي تواجه قارتنا الإفريقية، ولاسيما ارتفاع معدلات الفقر، وأزمة الديون، وتغير المناخ.. حيث اتفقنا على ضرورة العمل المشترك، وتنسيق المواقف للدفع بالأولويات الأفريقية على الأجندة الدولية، فضلا عن العمل على إصلاح المنظمات القارية، بما يجعلها أكثر استجابة للتحديات وتحقيقا لمصالح شعوبنا، وضرورة الاستفادة من الأطر القارية، وخاصة اتفاقية التجارة الحرة القارية، واتفاقية الكوميسا، واتفاقية التجارة الحرة الثلاثية، لتعزيز التكامل والاندماج الإقليمي بين دول القارة».

وتابع «تناولنا أيضا عددا من القضايا الإقليمية والدولية محل الاهتمام المشترك، وعلى رأسها تطورات الأوضاع في غزة والسودان، وفي جمهورية الكونغو الديموقراطية، والقرن الأفريقي، وأمن البحر الأحمر، والأمن المائي، حيث أكدنا على حرص بلدينا على تعزيز الاستقرار في قارتنا الأفريقية ومنطقة الشرق الأوسط، واتفقنا على مواصلة التنسيق والتشاور في هذا الصدد».

أنباء سورية

مظاهرات غاضبة تعمّ الجنوب السوري رفضاً لتصريحات نتنياهو حول نزع السلاح و«الدروز»

صورة نشرتها شبكة «شام» لمتظاهرين يحملون لافتات رافضة لتصريحات بنيامين نتنياهو

وكالات: خرجت مظاهرات غاضبة في عدة مدن ومناطق في الجنوب السوري، تنديدا بتصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، التي طالب فيها بجعل الجنوب منزوع السلاح بالكامل وتعهد بحماية الدروز.

وخرج الآلاف في مظاهرات عمت مدن نوى وعتمان وداعل وبصرى الشام في درعا، ومدينة القنيطرة، بالإضافة إلى مدينة السويداء، حيث شدد المتظاهرون على رفضهم للتصريحات الإسرائيلية وتمسكهم بوحدة الأراضي السورية.

ورفع المشاركون لافتات باللغتين العربية والعبرية تحمل شعارات مثل «لا للفدرالية.. لا للتقسيم»، و«سوريا حرة موحدة»، و«درعا والسويداء والقنيطرة شعب واحد»، مؤكدين رفضهم لأي محاولات لتغيير التركيبة الديموغرافية أو تقسيم المنطقة. ودعوا الإدارة السورية الجديدة في دمشق إلى الرد على تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي، منادين بشعار «تسقط إسرائيل».

وتزامنت الاحتجاجات مع تحليق لطائرات الاحتلال الإسرائيلي الحربية في أجواء محافظتي القنيطرة ودرعا.

الناشط أحمد كيوان، أحد المنظمين للاحتجاجات في القنيطرة، قال لموقع «عنب بلدي» إنهم خرجوا رفضا للوجود الإسرائيلي جنوبي سورية، وللمطالبة بما أسماه «وحدة الصف السوري» لمواجهة التهديدات في المنطقة من «توغل وعربدة من قوات الاحتلال»، بحسب وصفه. وناشد كيوان، المنظمات الإنسانية والأممية وضع حد للتوغل الإسرائيلي ولخروج قوات الاحتلال إلى ما بعد اتفاقية «1974».

وفي السياق، دعا ناشطون ومنظمات مجتمع مدني إلى الخروج بمظاهرات اليوم، في دمشق واللاذقية وحمص والقنيطرة ودرعا، وفي مدينة السويداء وأريافها خصوصا حيث دعا ناشطوها الى مظاهرة اليوم الساعة الـ 11 لرفض تصريحات نتنياهو التي حذر فيها من التعرض للدروز حصرا، وللتأكيد على رفض التدخلات الخارجية في الشأن السوري.

الحكومة تواصل إصلاح منظومة الدعم لضمان وصوله إلى مستحقيه

القاهرة ـ هالة عمران

تعمل الحكومة المصرية على إصلاح وإعادة هيكلة منظومة الدعم من خلال حوكمة الإجراءات، لضمان إضافة مستحقي الدعم واستبعاد غير المستحقين، بهدف تحقيق أقصى درجات العدالة الاجتماعية والاستدامة الاقتصادية.

وفي هذا الإطار، التقى رئيس مجلس الوزراء د.مصطفى مدبولي وزير التموين والتجارة الداخلية د.شريف فاروق لمتابعة جهود الوزارة في توفير الدعم وحوكمة منظومته لكي يصل إلى مستحقيه. حضر اللقاء د.محمد عادل شتا، مساعد وزير التموين للتحول الرقمي، ومسؤولو الجهات المعنية.

وأكد رئيس مجلس الوزراء، في مستهل اللقاء، ضرورة بذل جميع الجهود الممكنة، التي من شأنها ضمان وصول الدعم لمستحقيه من خلال منظومة قوية وفعالة. وصرح المستشار محمد الحمصاني، المتحدث الرسمي باسم رئاسة مجلس الوزراء، بأن اللقاء شهد استعراض الجهود المبذولة لإصلاح وإعادة هيكلة منظومة الدعم، من خلال إضافة جميع مستحقي الدعم واستبعاد غير المستحقين، حيث تم التأكيد على ضرورة حوكمة إجراءات منظومة الدعم من خلال تبني أفضل السبل والآليات الممكنة لضمان استهداف الفئات الأكثر احتياجا.

رئيس مجلس الوزراء د.مصطفى مدبولي خلال لقائه مع عدد من الوزراء

وخلال اللقاء، أكد وزير التموين والتجارة الداخلية أن الدولة تعمل بالفعل على حوكمة منظومة الدعم من خلال تبني سياسات وإجراءات تضمن وصول الدعم لمستحقيه بكفاءة وشفافية، مع تحقيق الاستفادة المثلى من الموارد المخصصة لذلك الهدف.

ولفت الوزير إلى أن تلك الحوكمة تستهدف ضبط آليات الدعم، ومنع أي تسرب أو إساءة استخدام، بما يعزز العدالة الاجتماعية ويحقق الاستدامة الاقتصادية.

وأوضح د.شريف فاروق، في الإطار نفسه، أن الدولة تواصل دعم الشرائح المستحقة من الفئات الأولى بالرعاية، مع تطوير الأدوات الرقابية والتكنولوجية التي تضمن دقة البيانات المتوافرة وتحقيق أقصى درجات الكفاءة في إدارة المنظومة، بما يحقق التوازن بين توفير الحماية الاجتماعية للفئات المستحقة والحفاظ على استدامة الموارد العامة، وهو ما يعزز تنافسية الأسواق.

منها النقل والطاقة والمصارف وشمل الخطوط الجوية السورية و5 بنوك

الاتحاد الأوروبي يخفف بعض عقوباته على قطاعات اقتصادية أساسية في سورية

بروكسل ـ أ.ف.ب: أعلنت دول الاتحاد الأوروبي أمس تعليق بعض عقوباتها التي فرضتها على سورية خلال حكم نظام بشار الأسد قبل سقوطه، والتي تطول قطاعات اقتصادية رئيسية.

واتخذ وزراء خارجية الدول الـ27 الذين اجتمعوا في بروكسل قرارا رسميا بهذا الشأن يستهدف قطاعات المصارف والطاقة والنقل.

وبحسب بيان صادر عن الاتحاد، فإن الهدف من القرار هو تسهيل التعاون مع سورية وشعبها وقطاعاتها الاقتصادية، في مجالات الطاقة والنقل، إضافة إلى تيسير المعاملات المالية والمصرفية المرتبطة بهذه القطاعات، فضلا عن المعاملات الضرورية للأغراض الإنسانية وإعادة الإعمار.

وقرر المجلس الأوروبي بشكل خاص:

ـ تعليق الإجراءات التقييدية القطاعية في مجالات الطاقة (بما يشمل النفط والغاز والكهرباء) وقطاع النقل.

ـ إزالة خمس مؤسسات مالية واقتصادية من قائمة الكيانات الخاضعة لتجميد الأموال والموارد الاقتصادية، وهي: البنك الصناعي، بنك التسليف الشعبي، بنك الادخار، البنك التعاوني الزراعي، والخطوط الجوية العربية السورية، إضافة إلى السماح بإتاحة الأموال والموارد الاقتصادية للمصرف المركزي السوري.

ـ إدخال بعض الاستثناءات على الحظر المفروض على إقامة علاقات مصرفية بين البنوك السورية والمؤسسات المالية في دول الاتحاد الأوروبي، ما يتيح تنفيذ المعاملات المرتبطة بقطاعي الطاقة والنقل، إضافة إلى المعاملات الضرورية للأغراض الإنسانية وإعادة الإعمار. تمديد العمل بالإعفاء الإنساني القائم إلى أجل غير مسمى.

ـ إضافة استثناء يسمح بتصدير السلع الفاخرة إلى سورية للاستخدام الشخصي.

ويمكن للتكتل أن يعيد فرض العقوبات في حال لم يحترم القادة السوريون الجدد حقوق الإنسان أو القيم الديموقراطية، بحسب ما أكدت مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي كايا كالاس الشهر الماضي.

وأعلن المجلس أنه سيواصل دراسة إمكانية تعليق المزيد من العقوبات الاقتصادية، ومواصلة مراقبة الوضع في البلاد عن كثب لضمان إمكانية إبقاء التعليق.

من جانب آخر، أبقى الاتحاد الأوروبي على العقوبات المتعلقة بنظام الأسد، والمرتبطة بمعدات خاصة، مثل الأسلحة الكيميائية والسلع ذات الاستخدام المزدوج وبرامج التنصت والمراقبة واستيراد وتصدير سلع التراث الثقافي السوري.

وأضاف في بيانه، أن سقوط نظام الأسد يمثل بداية عصر جديد من الأمل للشعب السوري، وينبغي أن تتاح الفرصة لجميع السوريين، في البلاد وفي الشتات، للمشاركة في إعادة بناء بلدهم.

الجمعية العامة تقرّ التعديل الأوروبي على مشروع القرار الأميركي في الذكرى الثالثة للحرب

الأمم المتحدة تعتمد قراراً أوروبياً يدعم وحدة أراضي أوكرانيا

عواصم ـ وكالات: أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع قرار يؤكد دعمها لأوكرانيا ووحدة أراضيها.

وحصل مشروع القرار الأوكراني ـ الأوروبي على 93 صوتا لصالحه، مقابل 18 صوتا ضده، بما في ذلك الولايات المتحدة، وامتناع 65 دولة عن التصويت.

كما أقرت الجمعية العامة التعديل الأوروبي على مشروع القرار الأميركي في الذكرى الثالثة لبدء حرب أوكرانيا.

وفي مسعى الى استكشاف سبل السلام وضمانات الأمن لأوكرانيا، ومناقشات أوسع نطاقا بشأن الأمن الجماعي، أحيا عدد من القادة الغربيون في كييف أمس الذكرى الثالثة للأزمة الأوكرانية، حسبما ذكرت وكالة أنباء «يوكرينفورم» التي تديرها الحكومة.

وكان من بين الضيوف رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، ورئيس المجلس الأوروبي أنطونيو كوستا، ورئيس الوزراء الكندي جاستن ترودو، ورئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز.

وفي السياق، أعلنت الممثلة الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسات الأمنية كايا كالاس أمس انها ستزور الولايات المتحدة لإجراء محادثات مع وزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو حول أوكرانيا اليوم.

الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي متوسطاً عدداً من قادة الدول خلال إحياء ذكرى الحرب (أ.ف.ب)

وقالت كالاس في تصريح للصحافيين في اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في بروكسل أنه «يمكن للأميركيين أن يناقشوا كل شيء مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لكن عندما يتعلق الأمر بأوروبا أو أوكرانيا فإنه يجب على أوكرانيا وأوروبا أيضا الموافقة على هذه الصفقة».

من ناحية أخرى، أعلنت الحكومة البريطانية أمس، عن أكثر من 100 عقوبة ضد جهات تدعم الحرب الروسية ـ الأوكرانية، في الذكرى الثالثة لاندلاع النزاع.

وتستهدف حزمة العقوبات التي وصفت بأنها الأكبر منذ بدايات الحرب، «الآلة العسكرية الروسية وكيانات تدعمها في بلدان أخرى وشبكات الإمداد الهشة التي تعتمد عليها»، بحسب بيان لوزارة الخارجية.

وفرضت لندن عقوبات على 1900 شخص ومنظمة مرتبطة بحكومة بوتين منذ اندلع النزاع وحتى يناير 2025.

وقال وزير الخارجية البريطاني ديفيد لامي إن «التحرك وهو الأكبر منذ نحو 3 سنوات، يؤكد التزام المملكة المتحدة حيال أوكرانيا». وأضاف ان «كل خط إمداد عسكري يتم تعطيله وكل روبل يتم منع إيصاله وكل داعم لبوتين يتم الكشف عنه، هو خطوة باتجاه سلام عادل ودائم».

وقالت الحكومة البريطانية إنه يتم للمرة الأولى استخدام سلطات جديدة لمعاقبة المؤسسات المالية الأجنبية التي تدعم الحرب.

تشمل هذه المؤسسات مصرف OJSC Keremet Bank ومقره قيرغيزستان.

كما تشمل الشخصيات الجديدة الـ 14 التي تم استهدافها رومان تروتسينكو الذي يعتقد أنه أحد أثرى أثرياء روسيا.

كذلك، تم استهداف 40 سفينة أخرى ضمن ما يعرف بـ «الأسطول الشبح» الروسي، ليصل إجمالي عدد السفن المستهدفة بالعقوبات إلى 133.

يقول محللون أمنيون إن روسيا تشغل «أسطول شبح» كبيرا يضم مئات المراكب في مسعى للالتفاف على العقوبات الغربية المفروضة على صادراتها النفطية.

في المقابل، أكدت روسيا أمس أنها توصلت إلى اتفاق مع أوكرانيا لإجلاء سكان من منطقة كورسك الروسية التي تحتلها قوات كييف جزئيا، على ما ذكرت وكالات أنباء رسمية روسية.

ونقلت وكالتا ريا نوفستي وتاس عن الوسيطة الروسية لحقوق الإنسان تاتيانا موسكالكوفا قولها: «ثمة أشخاص (من سكان منطقة كورسك) باتوا في سومي، أبرم اتفاق مع الصليب الأحمر والطرف الأوكراني لإجلائهم إلى روسيا عبر بيلاروس».

وقال متحدث باسم اللجنة الدولية للصليب الأحمر إن المنظمة تقدم الدعم للمدنيين الذين تم إجلاؤهم في منطقة سومي. وقال المتحدث بات غريفيث الموجود في أوكرانيا، لوكالة فرانس برس، «بالنسبة لعمليات نقل سكان مثل هذه، يتعين على أطراف النزاع الاتفاق على التفاصيل بشكل مباشر».

فريدريش ميرتس يبحث عن حلفاء لتشكيل حكومة بعد فوزه في الانتخابات الألمانية

زعيم الاتحاد الديموقراطي المسيحي الألماني فريدريش ميرتس والأمين العام لحزب CDU كارستن لينيمان وأعضاء مجلس إدارة الحزب جوليا كلوكنر وكريستينا ستومب وسيلفيا بريهر يحتفلون بنتائج الانتخابات (أ.ف.ب)

برلين ـ أ.ف.ب: بدأ زعيم المحافظين الألمان فريدريش ميرتس، الفائز في الانتخابات بفارق أقل من المتوقع، مفاوضات شاقة لتشكيل حكومة ينتظرها الأوروبيون لتكون قوة دفع في مواجهة الرئيس الاميركي دونالد ترامب وروسيا.

ولكي يتمكن من الحصول على أغلبية، يسعى زعيم الاتحاد الديموقراطي المسيحي في المقام الأول إلى تشكيل ائتلاف مع الاشتراكيين الديموقراطيين، على الرغم من تحقيقهم نتائج أقروا بأنفسهم بأنها كانت «كارثية». وفي حال حصل ذلك، سيحظى الحزبان معا بأغلبية ضئيلة في مجلس النواب. ويدرك رجل ألمانيا القوي الجديد أنه لا يمكن لبلاده أن تبقى لفترة طويلة من دون حكومة في مواجهة التقلبات الاقتصادية والجيوسياسية الحالية والتي تتمثل في المواقف الصادرة عن الرئيس الأميركي بشأن حرب أوكرانيا والمخاوف من التحالف عبر الأطلسي والتهديدات الأميركية بزيادة الرسوم الجمركية، فضلا عن الأزمة التي يواجهها النموذج الاقتصادي الألماني القائم على الصناعة من قبل المنافس الصيني. وقاد المحامي السابق الذي لم يسبق له أن شغل مناصب وزارية، حزبه الاتحاد الديموقراطي المسيحي وحليفه الباقاري حزب الاتحاد الاجتماعي المسيحي إلى الفوز. لكن النتيجة التي حققها المحافظون في الانتخابات التشريعية التي جرت الأحد (28,6٪) لا تسمح لهم بالحكم بمفردهم، لاسيما أن النتيجة كانت أقل من نسبة الـ 30٪ التي توقعتها استطلاعات الرأي منذ أشهر.

من جانبه، ضاعف أقصى اليمين ممثلا بحزب البديل من أجل ألمانيا، النتيجة التي حققها قبل أربع سنوات، وحل ثانيا بحصوله على حوالي 20,8٪ من الأصوات. وقالت أليس فايدل زعيمة الحزب المناهض للهجرة والمؤيد لروسيا إن «هذه ليست نتيجة جيدة بشكل خاص تبعث على الثقة»، مضيفة «ستظل يدنا ممدودة للمشاركة في الحكومة وتحقيق إرادة الشعب».

وبعدما أعلن فريدريش ميرتس أنه لن يتحالف مع حزب البديل من أجل ألمانيا، لم يعد أمامه خيار سوى التواصل مع الاشتراكيين الديموقراطيين، الحزب الأقدم في البلاد الذي حصل على نسبة بلغت 16٪ من الأصوات، فيما يعد أسوأ نتيجة له منذ 80 عاما. وأعلن المستشار المنتهية ولايته أولاف شولتس أنه يتحمل مسؤولية «الهزيمة المريرة»، فيما من المتوقع أن ينسحب من الحياة السياسية.